

هل يتوصل الاتحاد الأوروبي إلى تسوية بشأن المهاجرين؟



استوكهولم - أ.ف.ب

بعد ثماني سنوات على أزمة الهجرة عام 2015، يواجه الاتحاد الأوروبي السعي من أجل إصلاح نظامه للجوء، في وقت تتزايد مجدداً أعداد الوافدين إلى القارة. ويعرقل ضغط اليمين المتطرف في دول أوروبية عديدة إمكانات التوصل إلى توافق بشأن تقاسم مسؤوليات استقبال طالبي اللجوء داخل الاتحاد.

وستكون قضية الهجرة، وتحديداً قضية ترحيل المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية، على جدول أعمال اجتماع لوزراء الداخلية، الخميس، في السويد التي تتولى رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي، حتى نهاية حزيران/ يونيو.

كان البلد الاسكندنافي يطبق إحدى أكثر سياسات اللجوء سخاء في القارة حتى عامي 2015-2016، وعقدت الحكومة منذ تشرين الأول/ أكتوبر تحالفاً غير مسبوق مع حزب الديمقراطيين السويديين اليميني المتطرف.

وأكد الخبير بيرند باروسيل من المعهد السويدي للدراسات السياسية الأوروبية، أن الاتفاق المقرر بالأغلبية بين أحزاب

التحالف الثلاثة وحزب الديمقراطيين السويديين، «يشدد النهج المقيد» للهجرة الذي تبنته الحكومة الاشتراكية الديمقراطية السابقة. وأضاف أنه يهدف إلى «الحد من الهجرة قدر الإمكان»، لافتاً إلى أن الحكومة وحلفاءها «لن يرغبوا بالتأكيد بتسوية (أوروبية) يُرجح أن تزيد من عدد طالبي اللجوء في السويد».

وأكد لودفيغ آسبلينغ، النائب عن حزب الديمقراطيين السويديين والمتحدث باسمه عن قضايا الهجرة، أنه «ليست لدينا مشاكل في التعاون بشأن مراقبة الحدود أو مكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقتنا القريبة، ولكننا بوضوح نرفض أي استقبال إجباري للمهاجرين». وتريد الرئاسة السويدية العمل على زيادة عمليات ترحيل المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية، بينما يتم تنفيذ 20 في المئة فقط من قرارات «الإعادة» على المستوى الأوروبي.

وتشهد بعض جوانب ميثاق الهجرة واللجوء الذي قدمته المفوضية في أيلول/ سبتمبر 2020 تقدماً، لا سيما عبر توسيع نطاق «يوروداك» وهي قواعد بيانات بصمات المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي، أو عبر إجراء تصفية إلزامية أخرى للمهاجرين قبل دخولهم إلى الاتحاد الأوروبي.

لكن التوصل إلى اعتماد الميثاق بأكمله قبل الانتخابات الأوروبية في 2024 وفق التزام البرلمان ومجلس الاتحاد الأوروبي، يبدو غير مؤكد.

وتبقى النقطة الشائكة، المتمثلة بتعديل «تسوية دبلن» وتوزيع طالبي اللجوء على دول الاتحاد الأوروبي، عالق.

وقالت هيلينا هان، الخبيرة في قضايا الهجرة في مركز السياسة الأوروبية: «لا يزال هناك خلاف عميق بين الدول الأعضاء بشأن هذه النقطة».

وتشكو دول حوض البحر الأبيض المتوسط من جهتها من عبء «تسوية دبلن»؛ إذ تكلف الدولة التي دخل من خلالها طالب لجوء إلى الاتحاد الأوروبي بمعالجة طلبه، وتطالب هذه الدول بـ «إعادة توزيع» طالبي اللجوء على دول الاتحاد الأوروبي الأخرى.

وتشعر دول الشمال بالقلق إزاء رؤية العديد من طالبي اللجوء المسجلين في بلد آخر يصلون إلى أراضيها. وطلبت هولندا من المفوضية في مذكرة أرسلت إلى الدول الأعضاء استعداداً للقمّة يومي 9 و10 شباط/ فبراير، التأكد من تطبيق «تسوية دبلن» بشكل صحيح. وترفض بولندا والمجر عمليات إعادة توزيع المهاجرين.

وتعارض الدنمارك استقبال لاجئين، وتدعو إلى إنشاء تنظيم على المستوى الأوروبي لنقل طالبي اللجوء إلى خارج أوروبا أثناء دراسة ملفهم.

وأعلن وزير الهجرة الدنماركي كاري ديبيفاد، الأربعاء، تعليق بلاده مشروعها لنقل طالبي اللجوء خارج أوروبا، ربما إلى رواندا، بمبادرة منها، في محاولة لإيجاد حل مشترك مع الاتحاد الأوروبي لتنظيم نقلهم.

وقال بيرند باروسيل: إنه «يشك» بإمكانية التوصل إلى «نظام جديد حقيقي لتقاسم المسؤوليات» ويتوقع «تسوية محدودة النطاق».

لكن باتت الحاجة إلى إجراء إصلاح ملحة، في حين يواجه الاتحاد الأوروبي زيادة في عدد الوافدين: 330 ألفاً «دخل» «غير شرعي» في 2022، وهو أعلى مستوى منذ 2016، وفقاً لوكالة «فرونتكس».

وسُجِّل نحو 924 ألف طلب لجوء في 2022، بزيادة قدرها 50 في المئة على مدى عام واحد، وفقاً للمفوضية الأوروبية للشؤون الداخلية إيلفا جوهانسون التي لفتت إلى استضافة أربعة ملايين لاجئ أوكرايني في الاتحاد الأوروبي. وأضافت: «يشكل ذلك ضغطاً كبيراً على أنظمتنا».

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024